

د. السعيد حمودي - جامعة المسيلة - الجزائر

التأويل في النحو العربي

الملخص

يتراءى التأويل عاملاً مشتركاً بين المدارس النقدية المعاصرة، يتكئ على المنطلقات الفلسفية والعلمية لكل واحدة منها، وعلى هذا الأساس يقدم الباحثون آليات تتفق مع رؤاهم وتوجهاتهم النقدية، دون الخروج عن جملة الوسائط الواردة في هذا المقال. إن الأكيد هو اعتماد التأويل شكلاً من الفهم والاستيعاب، يتلوه الشرح والتفسير بيانا لهما، ليتراوح بين جدلية قصد المؤلف وقصد النص، وسيطاً أولياً، يعقبه اهتمامات المؤول ولاوعي المبدع، وينتهي بالنص مثبثاً والتأويل استجابة بالتقابل ليكون الثاني منهما صورة أخرى للأول بكثير من الوهم والاتساق.

Résumé

L'Interprétation se présente comme facteur commun entre les écoles critiques contemporaines, et se base sur leurs supports philosophiques et scientifiques, c'est ainsi que les travaux sur le champ critique s'appuient sur les mécanismes et les paramètres que cet article met en évidence.

Certes, l'interprétation est une forme de compréhension argumentée et démontrée par l'explication, de ce fait, elle est, en fonction des paramètres qui suivent, la matière incluse dans l'intention de l'auteur ou celle du texte, les préoccupations de l'interprète et l'inconscience de l'auteur et enfin le texte et l'interprétation en paradoxe, pour former une autre image simulacre, identique et cohérente.

Mots-clés

Ecoles critiques contemporaines, la compréhension argumentée, l'interprétation, l'intention de l'auteur.

التأويل من القضايا التي نالت اهتماما كبيرا واحتلت مساحة واسعة عند القدماء والمحدثين، وقد استخدم القدامى التأويل كألية لمعالجة النصوص والشواهد اللغوية منذ النحاة الأوائل، واعتمدوا ذلك كألية يبررون من خلالها ما شذ عن قواعدهم من شواهد ونصوص، أو ما استعصى عنهم من مسائل فرعية أعملوا فيها عقولهم، محاولين بذلك إيجاد مبررات لتلك الظواهر اللغوية، ولقد أخذ مصطلح التأويل عند اللغويين معان متعددة في التركيب غير أن كل الاستعمالات اللغوية تفيد معنى الرجوع والعود ويقترن مفهوم التأويل في غالب الأحيان مع التفسير، ومنهم من يعتبرهما شيئا واحدا، وحتى نقف عند حدود هذين المصطلحين ينبغي أن نقوم بإطلالة سريعة على الحدود التي يمكن أن يحملها كل منهما، لنبين نقاط الالتقاء والافتراق.

التأويل لغة

مادة (أول) في كل استعمالاتها اللغوية تفيد معنى الرجوع والعود، جاء في اللسان: (الأول: الرجوع، آل الشيء يؤول أولا وماآل: رجع، وأول إليه الشيء: رجع، وألت عن الشيء: ارتددت... والإيل والأيل من الوحش وقيل هو الوعل، قال الفارسي: سمي بذلك لمآله إلى الجبل يتحصن فيه... وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا الله﴾ آل عمران آية 7، قال التأويل المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤول إلى كذا أي صار إليه، وأولته: صيرته. (01) وفي تهذيب اللغة (وأما التأويل فهو تفعيل من أول يؤول تأويلا وثلاثيه آل يؤول أي رجع وعاد) وقال ابن فارس: (أول الحكم إلى أهله أي أرجعه ورده إليهم... وآل الجسم إذا نحف، أي رجع إلى تلك الحالة، ومن هذا الباب تأويل الكلام وهو عاقبته وما يؤول إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾ سورة الأعراف، آية 53، ويقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم...)

إذا التأويل هو ما أول إليه أو يؤول إليه أو تأول إليه، والكلام إنما يرجع ويعود ويستقر ويؤول غلى حقيقته التي هي عين المقصود به، وهذا هو المعنى الوارد في الكتاب والسنة.

التأويل اصطلاحا

أما معنى التأويل في اصطلاح العلماء فله ثلاثة معان: الأول: (أن يراد بالتأويل حقيقة ما يؤول إليه الكلام وإن وافق ظاهره، وهذا هو المعنى الذي يراد بلفظ التأويل في الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق﴾ سورة الأعراف، آية 53، وقول

عائشة رضي الله عنها (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن).

الثاني: يراد بلفظ التأويل: (التفسير) وهو اصطلاح كثير من المفسرين، ولهذا قال مجاهد إمام أهل التفسير: إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه، فإنه أراد بذلك تفسيره وبيان معانيه، وهذا مما يعلمه الراسخون.

الثالث: أن يراد بلفظ (التأويل): صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك، لدليل منفصل يوجب ذلك، وهذا التأويل لا يكون إلا مخالفا لما يدل عليه اللفظ وبينه، وتسمية هذا تأويلا لم يكن في عرف السلف، وإنما سمي هذا وحده تأويلا طائفة من المتأخرين الخاضعين في القه وأصوله والكلام، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب...، وهذا التأويل الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في مسألة الصفات والقدر ونحوها، وهو من أعظم أصول الضلال والانحراف حيث صار ذريعة لغلاة الجهمية والباطنية والمتصوفة في تأويل التكليف الشرعية على غير مقصودها أو إسقاطها أو تأويل جميع الأسماء والصفات.

يطلق التأويل على معان ثلاثة:

الأول: كما عرفه ابن الأثير، التأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ.

الثاني: يراد به التفسير وهو اصطلاح كثير من المفسرين.

الثالث: يراد بلفظ التأويل صرف اللفظ عن ظاهره الذي يدل عليه ظاهره إلى ما يخالف ذلك لدليل منفصل يوجب ذلك.

يكاد مفهوم التأويل يقترب في غالب الأحيان مع التفسير، فمن الباحثين من قال باتحاد المعنى، أي أن التأويل والتفسير واحد، وقال بعضهم التفسير ما تعلق أمره بالرواية، والتأويل ما تعلق بالدراية، فالتأويل أخذ أكثر من معنى يراه المتكلمون بمعنى: صرف اللفظ عن معنى ظاهر إلى معنى خفي لدليل يدل عليه أو قرينة تقترب به، قال أبو عبيدة وطائفة معه: التفسير والتأويل معنى واحد فهما مترادفان وهو الشائع عند المتقدمين من علماء التفسير، قال الراغب التفسير أعم من التأويل، وأكثر ما يستعمل هذا في الألفاظ والتأويل في المعاني، وقال أحدهم (الماتريدي) التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون قطع.

التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة، قال الثعلبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة أو مجازاً، والتأويل تفسير باطن اللفظ.

ومن أهم التعاريف الشاملة تعريف أبي حيان في البحر المحيط قال: علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمت لذلك، ثم يفصل التعريف فيقول: فقولنا علم: هو جنس يشتمل سائر العلوم، وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن: هذا هو علم القراءات، وقولنا: ومدلولاتها: أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يحتاج إليه هذا العلم، وقولنا: وأحكامها الإفرادية والتركيبية: هذا يشتمل على التصريف، وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، وقولنا: ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب: ما دللته عليه بالحقيقة وما دللته عليه بالمجاز، وقولنا: وتتمت لذلك: هو معرفة النسخ والزول. (02)

فالتأويل قد استفحل دوره كآلية لدى النحاة في معالجة ما شذ عن القواعد النحوية والنصوص أو ما استعصى عندهم من مسائل فرعية أعملوا فيها عقولهم، فلقد كان عيسى وأبو عمرو يقرآن قوله تعالى: ﴿يا جبال أوبي معه والطير﴾ بنصب (الطير) ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول "هو على النداء كما نقول: (يا زيد والحارث) ما لم ينونه، وقال أبو عمرو بن العلاء "لو كان على النداء لكان رفعا ولكنه على الإضمار (وسخرنا الطير) وقد كانت تأويلات النحاة وتطبيقاتهم وتحليلاتهم بعيدة عن التكلف فلا يلجأ إليه إلا إذا اقتضى التوافق مع مقاييس النحو وأصوله في ضبط الأحكام النحوية تحقيقا للشمول الذي يعد من خصائص العلم المنضبط. (03) ويتم القياس على ما هو أكثر استعمالا، وأما الأقل والنوادر فتحفظ ولا يقاس عليها، يقول سيبويه: وقد جاء (فعلان) نحو: الشكران والغفران. وقالوا: الشكور، كما قالوا: الجحود، فإنما هذا الأقل، نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ولكن الأكثر يقاس عليه. (04) ويأتي التأويل حين يتعارض أصلا وتركيب بعينه فيكون بالرد إلى أصل الوضع بالتأويل في الحرف أو الكلمة أو الجملة، وقد يكون التأويل في القاعدة ويتم ذلك بأمر من أمور ثلاثة هي:

1. التخرج بالقول بالحذف، أو الزيادة، أو الفصل، أو الإضمار أو التقديم والتأخير.
2. تفضيل أصل على أصل.
3. تفضيل قياس على قياس.

فالدارسون القدامى اتبعوا المنهج المعياري للغة ذلك المنهج الذي لا يكتفي بوصف الظواهر النحوية، بل لأن المنهج المعياري هو المناسب لتعليم اللغة، وأن هذه الدراسات قامت

بسبب اللحن ولا سيّما اللحن في قراءة القرآن الكريم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، فكان الغرض من هذه الدراسات تفادي اللحن عن القرآن وإبعاده، فما كان من النحاة إلا أن يضبطوا القواعد، ويضعوا الأصول ويضيقوا دائرة الضبط والتقيد حتى يبعدوا اللحن، فالتقدير وما جرى مجراه من حذف وزيادة وتأويل، لأن الإعراب التعليمي لا يستقيم إلا بها، فالقواعد التقنيّة قواعد تعليمية، إذ لكل عامل معمول، وأن المعمول لا يتقدم على عامله، فإن حذف المعمول أو العامل لجأوا للتقدير في الحذف والعوض والتأويل. (05)

من أمثلة الحذف التي تستند إلى المنهج التعليمي تقديرهم في قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف.

فأي غضاضة في أن يقدم الخبر (اللحن) في أول البيت وهو (راضون) حتى يعرف المتعلمون أن لكل مبتدأ خبر، وهذا التقدير جاء بالنظر إلى خبر (وأنت...) وهو (راض) أليست هذه النظرة التعليمية التي يناسبها المنهج المعياري؟

وفي الآية الكريمة ﴿قالوا خيرا﴾ تنصب (خيرا) على أنها مفعول به، وقد يعلم الناشيء المتعلم أن المفعول به هو الذي وقع عليه الفعل، فأين الفعل الذي وقع عليه؟ فلا بد إذن من تقديره بـ (أنزل) بدليل قوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ النحل 30. إنه منهج يهتم بإقامة القواعد، فالخبر المحذوف في البيت السابق والفعل في الآية الكريمة دل عليهما دليل مقالي.

وهل هناك إخلال بالقرآن الكريم إذا قدرنا مبتدأ في قوله تعالى ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ فصلت 46، أي من عمل صالحا فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها. فالمنهج النحوي المعياري يهتم بالشكليات، فأنماط التعبير عنده قوالب تصب فيها المعاني أيًا كانت هذه المعاني.

أما التأويل في قضية الزيادة لحرف الجر الزائد أنه لا يدل على حيز من المكان، ومن أمثله عند النحاة زيادة الباء في الفاعل بتأويل نحو (أحسن بزيد)، والأصل فيه (أحسن زيد) بمعنى ذا حسن، ثم غيرت الصيغة الخبرية إلى الطلب وزيدت الباء إصلاحا للفظ. (06)

وزيادتها في فاعل (كفى) نحو ﴿كفى بالله شهيدا﴾ الرعد 43 يرى الزجاج أنها دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتفى)، وزيادتها في خبر (ليس) مشهور وكثير، نحو ﴿ليس الله بكاف عبده﴾ الزمر 36.

كلها أمثلة في الزيادة والحذف بتأويل محذوف مقدر، فالدوافع الأساسية التي استخدمت في تأويل المحذوف واعتماده كآلية من قبل النحاة حرصهم الشديد على اطراد

القواعد النحوية واتساقها، والمحافظة على قوانين اللغة العربية بمعالم نظرية عربية متكاملة حاولت ضبط ما شذ من نصوص وشواهد إما تأويلاً وتقديراً أو رداً، غير أن موقف المحديثين فيه نوع من التحفظ ورميمهم أحياناً للقدمات بتعقيد اللغة وقبوعها في قوالب معيارية جامدة، مطالبين بتطبيق المنهج الوصفي في اللغة للمأخذ الكثيرة على المنهج المعيارى الذى يتناسب والعملية التعليمية، أما ما اطرده من هذه القواعد العامة كجبر الخبر في قول العرب في هذا المثال (جحرُ ضِبْ خربٍ) فبرروا لما خالف القاعدة بتأويل أن الخبر مجرور بالمجاورة فلا يقاس على هذا فهذا تخريج فيه تحمل...

ودفعا لكل لبس، لم تكن هذه القواعد النحوية هدفا لذاتها من قبل النحاة، بل كيفوها آلية لفهم النص اللغوى وصيانتته مما قد يشوبه من لحن وفساد، أما مأولوه من الكلام وصرفه إلى ظاهره فكان لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه، هذه القوانين والأحكام المستنبطة من كثرة شواهد الفصيحة.

قصور القاعدة النحوية

بعض القواعد النحوية التي تكون قد اطردهت واشتهرت بين النحاة نجدها عاجزة عن وصف وضع لغوى معين، فيلجأ النحاة إلى التأويل والتقدير حتى يزيحوا التناقض مع القاعدة النحوية مراعاة للمعنى الصحيح.

إن منهج التأويل والبحث عن الأصل في ذلك من صميم الواقع، فالأفكار والقيم منتوجات ينبغي الكشف عن شروط وجودها والنظر في أسباب هذه الظواهر المتعلقة بالتأويل مشفوعة بالتبرير المعيارى. فلا يمكن إعراب الجملة دون فهم المعنى ومراعاته، لن القواعد النحوية هي في الأصل أساس مهم في فهم المعنى على الوجه الصحيح، لكن تقصر أحياناً في تحديد علائق ألفاظ الجملة ببعضها، منه ما يروى في نزهة الألباب: قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فأقرأه رجل سورة (براءة) فقال: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) - بجر كلمة رسوله - فقال العرابى: أو قد بريء الله من رسوله؟! فإن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر - رضي الله عنه - مقالة الأعرابي فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسال الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة ولا أعلم بالقرين، فسألته من يقرئني هذه السورة (براءة)؟ فقال (إن الله بريء من المشركين ورسوله) فقلت: أو قد بريء الله من رسوله؟! فإن يكن الله تعالى بريء من رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، وأنا والله أبرؤ ممن بريء الله ورسوله منه، فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلى أن يضع النحو. (07)

كثرة الأوجه الإعرابية (التوجيه) (08)

لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظا باهتمام النحاة، حيث تكلموا عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي، ثم اختلفوا في هذا الإعراب هل كان في كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام في إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات في تعيين المعاني النحوية. حدث كل ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرا أو محليا أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب (09). يتضح لنا من تلك أثر العوامل الإعرابية التي لولاهما لاختلطت المعاني، وفسدت الأساليب، فحسبك أن ترى جملة خالية من العلامات الإعرابية مثل قولنا: (ما أحسن القادم) فإنها بغير ضبط كلماتها تصلح للاستفهام، وللتعجب، وللنفي... وكل معنى من هذه يخالف الآخر مخالفة واضحة واسعة. لهذا كان من الخطل وفساد الرأي أن ترتفع بعض الأصوات الحمقاء بإلغاء علامات الإعراب - لصعوبة تعلمها والاقتصار على تسكين آخر الكلمات (10).

وقد ذكر بعض النحاة مثلا يوضح أهمية العلامة الإعرابية) حيث قال في أكرم محمود الضيف): فمحمود في هذه الجملة ينسب إليه شيء، وكذلك (الضيف) فما الذي ينسب إلى كل منهما؟ ينسب إلى محمود أنه فعل الكرم، فهو فاعل الكرم، فبدلا من أن نقول: ينسب إلى محمود أنه فعل شيئا، هو: الكرم، أو: ينسب إلي محمود أنه فاعل الكرم - حذفنا هذه الكلمات الكثيرة واستغنيينا عنها برمز صغير - اصطلاح عليه النحاة - يرشد إليها، وبدل عليها، ذلك الرمز هو: (الضمة) التي في آخر كلمة: (محمود). فهذه الضمة على صغرها تدل على ما تدل عليه تلك الكلمات المحذوفة الكثيرة، وهذه مقدرة وبراعة أدت إلى ادخار الوقت والجهد باستعمال ذلك الرمز الاصطلاحي الذي دل على المعنى المطلوب بأخصر إشارة. مثل هذا يقال في كلمة: (الضيف) فقد نسب إليه شيء - كما سبق - فما تلك الشيء المنسوب إليه؟ هو أنه وقع عليه كرم، أو حصل له شيء، هو: (الكرم)، وقد حذفنا هذه الكلمة الكثيرة، واستغنيينا عنها برمز اصطلاح عليه النحاة، يرشد إليها، وبدل عليها، هو الفتحة في آخر: (الضيف)، هي تؤدي ما تؤديه الكلمات المتعددة التي حذفت.

وقد اشتهر نحاة البصرة بالإكثار من الأوجه الإعرابية. ولعل أول نحوي اقترن اسمه بهذه الظاهرة هو عبد الله بن إسحاق الحضرمي، حيث اشتهر في تاريخ النحو أن ابن أبي إسحاق قد سمع الفرزدق ينشد (11)

وعض زمان يا ابن مروان لم من المال إلا مسنا أو مجلف
فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع (أو مجلف) ؟ فقال: على ما يسوءك
وينوءك: قال أبو عمرو: فقلت للفرزدق: أصبت! وهو جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه(12).
وقد روي البيت فيما روي بنصب (مسحت) ورفع (مجلف) فجار العلماء في تأويل
عطف (مجلف) المرفوع على (مسحت) المنصوب)، وتكلفوا في ذلك وجوها متباينة من
الإعراب، وقد بدت دلائل الجهد فيما قالوه، بل قال الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب
تصطك في تسوية إعرابه، وممن تكلف الجهد في إعراب البيت الخليل والكسائي والفراء
وثعلب وأبو علي الفارسي وابن جني، وقد ذهب ابن قتيبة إلى إجمال الطلب في تخرج البيت،
والرفق بالباحثين، فقال: "فرجع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة،
فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يرضى . ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا
به من العلل احتيال وتمويه؟؟ وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه فشمته وقال: علي
أن أقول وعليكم أن تحتجوا"(13)

فبالضرورة في الشعر لا تنقض أصلا من أصول العربية في عطف المعطوف على
المعطوف عليه، والأولى أن يخرج البيت على رواية من رواه برفع (مسحت ومجلف) حملا على
المعنى، فكأنه قيل: لم يبق إلا مسحت أو مجلف، والحمل على المعنى باب جليل من العربية،
على ألا يعتمد فيه إلى غلق أو إغراب.

والنصب، لقبحه أن يكون صفة وذلك قولك: مررت ببر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم،
وسمعتنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من بر مررنا به قبل قفيزا
بدرهم (قفيزا بدرهم)، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما
ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد، ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهما، وهذا
خاتمك حديدا ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا
كان صفة . وأما الذين رفعوه فقالوا: مررت ببر قبل قفيز بدرهم، فجعلوا القفيز مبتدأ. وقولك
برهم مبنيا عليه(14).

الخلافة النحوي

تبدو قضية التأويل واضحة أول ما تبدو في الخلافة النحوي الذي دار بين الكوفيين
والبصريين، فالبصريون يلجأون إلى التأويل عندما يجدون نصوصا تخالف قواعدهم التي
اعتمدها، أما الكوفيون فلم يوقفوا آخر يغيرون البصريين كل المغايرة. فقد قبلوا كل مسموع
وقاسوا عليه وبناء على ذلك كثر التأويل النحوي عند البصريين نتيجة لرفضهم كثيرا من
الأمثلة العربية الصحيحة، ونتيجة لمحاولاتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة

لأقيستهم النظرية البحتة، الأمر الذي مدحه الدكتور شوقي ضيف بقوله: "على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها، نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنجي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خلا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين.

تحديد الشواهد النحوية المعتمدة في التقعيد

وأما المؤثر الثاني في منهج الدرس النحوي فهو لجوء النحاة عند تقعيد القواعد إلى تحديد الشواهد التي اعتمدوا عليها زمانا ومكانا مع اشتراطهم السليقة اللغوية السليمة (15) التي هي المنطق الأساسي لتحديد النصوص المعتمدة. أما من حيث الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء أسكن هؤلاء الحضر أم البادية، وأما الشعراء فقد صنفوهم أربع طبقات: جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وهم الذين جاؤوا بعد الطبقة الثالثة، وكان أولهم بشار بن برد ولبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت، وإسلاميين لم يدركوا الجاهلية مثل جرير والفرزدق والأخطل، ومحدثين.

وفي تصور النحاة أن هذه الفترة التاريخية تمتاز بخصائص لغوية بالغة الأهمية. هي سلامة نصوصها من الخطأ، وبراءتها من اللحن، وخصوصها من شوائب العجمة، قال ابن جني: "علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد لغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر، وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا، لأننا لا نكاد نرى بدويا فصيحاً. وإن نحن أنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد نلك ويقدر فيه وينال ويغض منه (16).

وبالرغم من حرصهم على أخذ اللغة من الفصحاء الخالص وتحديدهم الزمان والمكان إلا أنه قد يوجد ما يعكس صفو النقل عن هؤلاء، فقد يغيرون في الرواية أو يبدلون بسبب ما يعتري العربي من نسيان طبيعي، وقد قال ذو الرمة لعيسى بن عمر: اكتب شعري، فالكتاب أحب إلي من الحفظ، لأن الأعرابي ينسى الكلمة وقد سهر في طلبها ليلته، فيضع في موضعها كلمة في وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى ولا يبتل كلاماً (17).

وكان القياس في الأخذ عند النحاة هو عدم مخالطة الأمم غير العربية، وكانوا يعتمدون على الشعر دون النثر، وقد اضطرتهم ذلك إلى تقبل كل ما يقوله الشعراء قبولاً

حسنا، فإذا خالف ما قرروه من قواعد أوجدوا لهم المعاذير والمحاذير ثم قاموا بتأويله بما يتفق وما استنبطوه من قواعد، مع أن الشعراء غير معصومين من الخطأ، قال ابن فارس: وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبتة العربية وأصولها فمردود(18).

وقال القاضي الجرجاني: "ثم تصفحت مع ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن: تارة بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير الممتحمة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وتبينت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة، التي يشهد القلب أن المحرك لها، والباعث عليها شدة إعظام المتقدم، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد، وألفته النفس في حكمهم على الظواهر اللغوية متعدد الوجوه في المسألة الواحدة"(19).

وقد جعل اعتماد النحويين على الشاهد الشعر، لأن لغة الشعر يحصل فيها التقديم والتأخير والتعقيد في بعض المعاني، كما يحصل في لغة الشعر أيضا الإيماء والإشارة والاختلاس والإعارة والاستعارة، فكثيرا ماتروى الأبيات على وجوه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض، وبذلك كثر التأويل والتقدير.

وقد ترك هذا التصور اللغة في تحديد النصوص المعتمدة تحديدا زمنيا ومكانيا أبعد الأثر في موقف النحاة من النصوص المخالفة لما قرروه من قواعد، حيث يبدو تحديد الشواهد المعتمدة في التعقيد عاملا من عوامل اللجوء إلى التأويل، حيث ترتب على ذلك ظهور نصوص تراكمها تخالف ما قعدوه ووضعوه من ضوابط، وذلك لأنهم لم يدرسوا النصوص دراسة كاملة قبل أن يضعوا قواعدهم، لهذا يكاد التأويل يكون قسيما لقواعدهم، فصرنا نقسم الكلام على فصيح موافق للأقيسة وفصيح مخالف للأقيسة يحتاج إلى تأويل، ومن هنا جاء نقد المحدثين للقدماء(20).

وسائل التأويل النحوي

للتأويل وسائل متعددة دأب النحاة على استعمالها كالشذوذ والضرورة والحذف والتقدير والاستتار والتضمين، ومنها أساليب متعددة كانت تدلف إلينا بين الحين والحين على ألسنة كثير من النحاة لاعتبارات متعددة كالتوجيه والتخريج والحمل والتفسير والحجة والتكلف وغيرها، وسنفصل القول في اللون الأول غير متناسين اللون الثاني بما أنه يحمل فلسفة خاصة تحمل مزيدا من الآثار النفسية التي كانت تعتمل في نفس صاحب الرأي، مع يقيننا بأن كثيرا من هذه المصطلحات كانت تتداخل للظاهرة الواحدة، فالاستتار جزء من الإضممار والإضممار جزء من الحذف وكلها تحتاج إلى تقدير.

الشذوذ

الملاحظ عند اللغويين أنهم أجروا المعنى اللغوي للشذوذ بين الانفراد والتفرق والندرة والقلّة والقول الخارج عن القاعدة النحوية والصرفية، وكل ذلك واقع في معان متقاربة إلى حد ما(21).

والشذوذ عند النحاة هو ما يكون مخالفا للقياس، من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرتّه، إذ لا يتسنى لأحد أن يحصي الوارد في كل باب ليميز القليل من الكثير، قال الزبيدي: وسعى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً لهذا الموضوع على حكم غيره(22). وقال ابن جني: "فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً"(23).

ولا يعني ذلك أن مصطلح الشذوذ يقصد به التقليل من شأن المسموع، فمن فوائد الشذوذ التي أشار إليها النحاة "التوسع في مجال الاستعمال اللغوي، والتنبيه على الأصل، والتخفيف، وكثرة الاستعمال"(24).

وقد أطلق سيبويه مصطلح الشذوذ على عدة ظواهر نحوية منها: باب (ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)، فمن ذلك ست، وإنما أصلها سدس، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة. وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي السينات... فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أقل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدت، ثم أدغم الدال في التاء، ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق(25).

وقد استعمل ابن جني الشاذ بمعنى القليل في موضعين: الأول قوله في المحتسب: قرأ: (ما ودعك)، خفيفة النبي (صلى الله عليه وسلم) وعروة بن الزبير. قال أبو الفتح: هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه: استغنوا عن وذر وودع بقولهم: ترك، وعلى أنها قد جاءت في شعرا أبي الأسود، قال: وأنشدناه أبو علي(26)

ليت شعري عن خليبي ما الذي غاله في الحب حي ودعه

وقال في الخصائص تعليقا على الآية ذاتها: فأما قراءة بعضهم (ما ودعك ربك وما قلى) سورة الضحى، آية 3، وقول أبي الأسود (حتى ودعه) فلغة شاذة(27).

وقيل محمول على أنه بمعنى ودع بالتشديد، فخفف وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يعتد به في الاستعمال، وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما

قبلها ليكونا خبرين مختلفين، ومن ثم يتضح لنا أن مفهوم الشذوذ في الدرس النحوي كان متباينا تباين اختلاف الأصول عند النحاة، فما يكون شاذا عند نحوي، قد يكون مطردا قياسا عند نحوي آخر، وكل ما شذ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه، ولا نتجاوز ما تكلموا به (28).

الضرورة الشعرية

يلجأ النحاة وبخاصة البصريون إلى الضرورة إذا وجدوا أن الشواهد الشعرية لا تقبل تأويلا أو تقديرا وأعتبهم الحيلة في توجيهها، ومن ثم فمصطلح الضرورة من أهم المصطلحات التي دخلت ميدان الدرس النحوي، وإن اختلفت مواقف العلماء منه، فسيبويه وإن لم يصرح في الكتاب بتعريف محدد للضرورة، فقد صرح بموقفه منها، حيث قال في باب ما يحتمل الشعر: "أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام ... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا" (29).

وقال أيضا في باب (ما يكون العمل فيه من اثنين): "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل (أن) العاملة.

الحذف والتقدير

يبدو أن اصطحاب الحذف والتقدير أمر مطرد في نحونا العربي، بحيث لا يخلو منهما موضع إعرابي تعددت فيه الوجوه الإعرابية، إذ الغالب على النحوي أن يقدر المحذوف ليقوم به الإعراب، ويتفق مع القاعدة التي قعد لها، فبين الحذف والتقدير تلازم، فالحذف ليس إلا تقدير ما لا وجود له في اللفظ، كما أن التقدير - في مجاله الرئيسي - ليس إلا حذف بعض أجزاء التركيب، ومن ثم يعد الحذف من أهم مظاهر التأويل، إذ إن لغة العرب قائمة في الأساس على الإيجاز (30).

وتمتد ظاهرة الحذف والتقدير في النحو العربي على جبهة واسعة، تبدأ من تقدير الحركة الإعرابية، إلى أن تصل إلى تقدير الجملة والتركيب والكلام، وتضم فيما بين ذلك أجزاء الجملة، سواء أسند إليها أو كانت تكملة لها. وقد تحدث عنه كثير من النحاة، كابن جني الذي سماه شجاعة العربية، وسيبويه الذي سماه اتساعا حيث قال: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ سورة يوسف، الآية 82، إنما يريد: أهل القرية فاختصر، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا ... ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمِثْلِ الَّذِي يَنْعَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾ سورة البقرة، الآية 171، وإنما شبهوا بالمنعوق به،

وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز العلم المخاطب بالمعنى" (31).

فهو يؤكد لنا أن الحذف لا يكون مطلقا حيث أردنا الحذف، وإنما يكون لطلب الخفة في اللسان، أو لاتساع الكلام والاختصار، وأنه لا بد أن يكون المحذوف معلوما لدى السامع، وأنه سيفطن إليه لدلالة الكلام عليه.

فأما الحذف عنده لكثرة الاستعمال فمنه قوله في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم: "وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول لم أكن، وتقول لم أقم، إذا أردت (أقل)، وتقول: لا أدركما تقول: هذا قاض، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد لم أرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره" (32).

وأما الحذف - عنده - للاختصار فمنه قوله في باب (ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام): وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول الحاج، وخفوق النجم، وصلاة العصر، فإما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار فالمراد في جميع هذا: جئتكم وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحذف ظرف الزمان، وأقام المصدر مقامه للدلالة على الوقت.

وأما الحذف عنده لطلب الخفة فمنه قوله معللاً الترخيم في النداء: "وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرتهم في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدا النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلما كثُر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً، لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة، ويحذفون منه، كما فعلوا في لم أبل" (33).

وقد أيد الأمدى ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: "والحذف عمري كثير في كلام العرب، إذا كان المحذوف مما تدل عليه جملة الكلام"، ثم قال: "قال أبو عبيدة: العرب تختصر الكلام لعلم المخاطب بما أريد" (34).

وقد رأى بعض النحاة أنه لا يسمى الحذف اتساعاً إلا في مقام حذف العامل وإبقاء المعمول مع تغيير إعرابه، أما إذا حذف العامل وبقي المعمول على إعرابه فلا يسمى اتساعاً" (35). يؤكد ذلك قول ابن السراج: اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن هذا (يعني الاتساع) تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب (يعني الحذف) تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، وهذا الباب العامل فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل

الظرف يقوم مقام الاسم، فأما الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله: (واسأل القرية)، سورة يوسف الآية 82، تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤون الطريق، يريدون: أهل الطريق وقوله: (ولكن البر من آمن بالله)، سورة البقرة الآية 177، إنما هو بر من آمن بالله(36).

وقد دعا بعض الدارسين إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل طلباً للتيسير على الدارسين، ولكن الإنصاف يقتضي عدم رد التأويلات والتقديرية التي تبني على أساس من فقه وشعور بالحس اللغوي عند أصحاب اللغة أنفسهم ... فالأخذ بواقع اللغة أحياناً يتطلب التقدير في كثير من الأحيان، ففي جملة (ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) لا بد من تقدير كلمة (كل) لأن ما يفهم من هذه الجملة ليس ظاهراً، بل (ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة) والحذف ليجنب التكرار أمر مألوف في اللغات.

قد يرد مصطلح الإضمار في باب الحذف، والعلاقة بينهما تكمن في أن كلامهما تقدير ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي، فسيبويه لم يفرق بينهما، حيث استعمل مصطلح الإضمار وأراد به الحذف في قوله: ويجوز هذا أيضاً على قولك: شاهدك، أي ما ثبت لك شاهدك، قال الله تعالى جده: ﴿طاعة وقول معروف﴾ سورة محمد الآية 21، فهو مثله، فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل(37).

وقد تبعه ابن فارس حيث قال: ويضمرون الحروف فيقول قائلهم:

ألا أيهذا الزاجري أشهد الوغى وأن أشهد الذات هل أنت مخلدي(38)

بمعنى أن أشهد، فنصبه على إضمار (أن)، وفيه دليل الكوفيين على إعمالها محذوفة في غير مواضع حذفها المقررة، وقد رواه البصريون بالرفع على القياس، وقد فرق بينهما ابن جني، حيث رأى أن الفاعل لا يحذف بل يضم، يبدو ذلك من قوله: فلو قلت: جاءني من الكرام، أي: رجل من الكرام، أو حضرتي سواك، أي: إنسان سواك، لم يحسن لأن الفاعل لا يحذف.

والذي يظهر أن هناك فرقا بين الحذف والإضمار، فالحذف: إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل، والإضمار: بقاء أثر المقدر في اللفظ، نحو: ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ سورة الإنسان الآية 31، ﴿ويعذب المنافقين﴾ سورة الأحزاب الآية 24، ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ سورة النساء الآية 171، أي انتهوا أمراً خيراً لكم، وهذا لا يشترط في الحذف، ويدل على أنه لا بد في الإضمار من ملاحظة المقدر.

وقد تنبه ابن مالك إلى هذا الفرق فسعى الإضمار الخفاء، وسعى الحذف المنوي حيث قال: "ويغني عنه الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور منوي معه (استقر) أو شبهه"، ويقول: وخص ذو الرفع، (يعني الضمير) بالخفاء وجوبا في نحو افعل ونفعل وأفعل وتفعل يا رجل، وجوارا في نحو زيد فعل(39).

الهوامش

01. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله عبد الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مادة (أول)، ج1، ص. 172.
02. أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تح صدقي محمد جميل الفائد، دار الفكر، بيروت، 1420 هـ، ج3، ص. 331.
03. أنظر الأصول لتمام حسين 14، النحو العربي أصوله وقضاياه، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2009، ص. 38.
04. سيويه، الكتاب، 8/4.
05. الكتاب، ج1، ص. 38.
06. مغني اللبيب، ج1، ص 106، ظاهرة الإعراب، ص 94، ومثلها في خبر ما نحو ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ البقرة 144.
07. بدائع القواعد 1/46، 45.
08. التوجيه النحوي يشمل الإعراب وغيره، أما التوجيه الإعرابي فهو خاص بالإعراب.
09. د. تمام حسان عمر. اللغة العربية معناها. عالم الكتب. الخامسة 1427 هـ. 2006 م 1/205، مناهج البحث في اللغة 22.
10. النحو الوافي 1/73، 74.
11. ديوان الفرزدق . شرح علي فاعور. دار الكتب العلمية. بيروت. الأولى 1987 م ص. 386. برواية (أو مجرف).
12. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأتباري (ت 577 هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء. الأردن. الثالثة، 1405 هـ. 1985 م 1/27، 28.
13. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276 هـ). الشعر والشعراء. دار الحديث، القاهرة. 1427 هـ. 89/1، 90.
14. كتاب سيويه 1/396، 397، 137، 138/2.

15. يرى البعض أن السليقة والفصاحة والملكة جميعها مصطلحات أطلقها القدماء على معنى واحد، وهو اكتساب اللغة دون معلم. مفهوم الفصاحة عند النحاة العرب القدماء والمحدثين د. محمد الحباس مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد (84). 1011.
16. الخصائص 7/2، أصول التفكير النحوي، ص. 221.
17. عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى بالولاء، الليثى، أبو عثمان، الشهرى بالجاحظ (ت 255هـ). الحيوان. دار الكتب العلمية. بيروت. الثانية، 1424 هـ 1/33.
18. الصحاحى فى فقه اللغة العربية ومسائله وسنن العرب فى كلامها. أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينى الرازى، أبو الحسين (ت 395هـ). دار الكتب العلمية محمد على بيضون. الأولى 1418هـ 1997م، 1/213. ظاهرة التأويل، ص. 90.
19. أبو الحسن على بن عبد العزيز القاضى الجرجانى (ت 392هـ). الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى. مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه، ص. 10.
20. التأويل النحوي فى الحديث الشريف، ص. 8.
21. قال الشيخ جمال الدين بن هشام: أعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً وقليلاً، ومطرذاً، فالمطرذ لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل والواحد نادر. المزهري 1/187.
22. تاج العروس (شذذ) 9/424.
23. الخصائص 98/1، والمراد بالمطرذ النمط التركيبى الذى يرد متكرراً فى المستويات الأسلوبية المختلفة، أى أن يرد فى القرآن الكريم، وفى كلام العرب شعراً ونثراً، وفى الحديث النبوي الشريف، ومن أمثلة ما بي على المطرذ قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، والمتلازم بين الموصول وصلته، والعامل والإسناد وغيره. أسباب التعدد فى التحليل النحوي، ص. 4.
24. ظاهرة الشذوذ، ص. 48.51.
25. التعليقة على كتاب سيبويه (5/215).
26. المحتسب 2/364، والبيت لأبي الأسود الدؤلى فى ديوانه صنعة أبي سعيد الحسن السكري تحقيق محمد حسن آل ياسين. دار ومكتبة الهلال. بيروت. الثانية 1998م، ص 350 الخصائص 1/100، وشرح شافية ابن الحاجب. محمد بن الحسن الرضى الإسترابادى، نجم الدين (ت 686هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزرفاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان 1975 م 1/131.
27. الخصائص 267/1، باب القول على الاطراد والشذوذ.
28. الأصول 2/298.
29. كتاب سيبويه 1/26.32.
30. من تقويم الإعراب قولهم إن التقدير فى (إياك الأسد) أحذرك وأحذر الأسد وفى (زيداً رأيت) رأيت زيدا رأيت، ومثل ذلك كثير. مع النحاة. صلاح الدين الزعبلوى ص. 23.
31. كتاب سيبويه 1/212، الأصول فى النحو 2/255، 256.
32. كتاب سيبويه، 2/196.

33. المرجع السابق 208/2، وحق (لم أبل) أن تقول: لم أبالي كما تقول لم أرام يا هذا فحذفت الألف لغير شيء أوجب ذلك إلا ما يؤثره من الحذف في بعض ما يكثر استعماله وليس هذا مما يقاس عليه، الأصول في النحو 343/3.
34. المرجع السابق، 191/1.
35. ظاهرة التأويل، ص. 133.
36. الأصول في النحو، 255/2.
37. كتاب سيبويه، 141/1.
38. البيت في ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلام الشنتمري. تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال. دار الثقافة والفنون. البحرين. الثانية 2000م ص 45، البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين 456/2 وكتاب سيبويه 99/3 والأصول في النحو 162/2، والمقتضب 85/2. والزاجري أي الذي يكفي ويمنعني، والوغى الحرب.
39. جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك. شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر - القاهرة. الأولى 1410هـ. 1990م، 211/1.